قراءة في توظيف المصطلحات المنطقية في شرح المفصل لابن يعيش

مدرس
ابهر هادي محمد
جامعة المثنى
كلية التربية الاساسية

مدرس الدكتور
منذر زيارة قاسم
جامعة البصرة
كلية التربية القرنة

الملخص:-

يعد كتاب شرح المفصل لابن يعش الموصلي من المصنفات التي عمدت الى شرح احد المتون المهمة في حقبة المتأخرين من النحاة العرب ، وهي الحقبة التي شهدت تداخل العلوم العقلية بشكل واسع مع علوم العربية ، وتبين وسائل توظيفها واستعمالات مقولاتها في فهم النصوص العربية ، مما اثر تأثيرا بالغا في تفسيرها وبيان مضامينها وفهم معانيها ، لذا جاءت الدراسة الموسومة بـ(قراءة في توظيف المصطلحات المنطقية في شرح المفصل لابن يعيش) ، لترسم معالم تلك الحقبة ، واليات التفكير فيها ، في ضوء استعمال المقولات المنطقية من قبيل (القياس والتمثيل والقياس الضمني والحدود والقسمة والنسب الاربعة وغيرها) . في تفسير وتعليل الاحكام النحوية والوصول الى النتائج . وتعد هذه الدارسة ايضا قراءة اخرى لآليات التأليف والفهم لعلماء تلك الحقبة والوسائل التي اعتمدوها في قراءة القرآن الكريم والشعر العربي .

A Reading in the Employment of the Logical Terms in Ibin-Ya'eesh's Shareh Al-Mufassal

Lect. Abher Hadi Muhammed
University Al-Muthanna / College of Basic Education
Lect. Dr. Munther Zearah Qassem
University of Basrah / College of Education in Qurna

Abstract:

Shareh Al-Mufassal (Explaining the Comprehensive) by Ibin-Ya'eesh al-Mussli is considered as one of the most important workbooks attended to clarify one of the significant texts in the era of late Arab grammarians which witnessed the extensive interdisciplinary of conceptual sciences with the sciences of Arabic language, and shows its means of employment and use of its categories in understanding Arabic texts which had a significant influence on its interpretations, contents clarification and meanings understanding. Accordingly, the present study (A Reading in the Employment of the Logical Terms in Ibin-Ya'eesh's Shareh Al-Mufassal) aims at marking up the features of that era and its thinking mechanisms in the light of the use of logical categories from the perceptive of (measurement, representation, implicit measurement, limitations, division, the fourth percentages and others) in the interpretation and attribution of the grammatical judgements and arriving at the conclusions. The study also stands as another reading of the mechanisms of authorship and understanding of that era's scholars as well as their adopted means in reading the Holy Qur'an and Arabic poetry.

المقدمة:-

اَلْحَمْدُ لِلَّهِ اَلَّذِي جَعَلَ اَلْحَمْدَ مِفْتَاحاً لِذِكْرِهِ ، وَسَبَباً لِلْمَزِيدِ مِنْ فَضْلِهِ ، وَدَلِيلاً عَلَى آلاَئِهِ، وَالصَّلاةُ عَلى رَسُولِهِ نَبيّ الرَّحمَةِ وإمام الأئمَّةِ وَسِراج الأُمّةِ وعلى آلهِ الطَّيبينَ الطَّاهرِينَ.

يُعدُّ علم المنطق أحد أكثر العلوم التي وفدت إلى الحضارة العربية ، وأثرت فيها بشكل بالغ . وتداخلت اصطلاحاته وأدواته في علوم كثيرة . يعد النحو العربي أحد تلك العلوم التي تأثرت بهذا الوافد الجديد ، إذ مافتأ يستعمل الكثير من مصطلحات المنطق سنين طويلة . وعدها في بعض الاحيان من مصطلحاته كالعلة والجوهر وغيرها .

فالمنطق بوصفه " آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر"[١] . فمن حيث كونه آلة ، فلا بد ان يكون لها عمل تقوم به ، وعملها هو عصمة الفكر من الوقوع في الخطأ ، ويعني ذلك ان هذه الأداة يحتاجها كل من يفكر ، فهي اذن تكون للعلماء والمفكرين والباحثين والمؤلفين ، ولكل صاحب علم فهي أقرب.

ويبدو أنَّ المتأخرين من علماء العربية عامة ، والنحو خاصة قد ادركوا أهمية هذه الآلة حين أرادوا تقعيد قواعد اللغة ، وبيان احكامها ، فمن جانب وظفوا مفاهيم هذا العلم وقوانينه ، متوخين بذلك عصمة فكرهم وما يكتبون من النقض والتضاد ، وأنْ لا يرد أوله على آخره ، ومن جانب آخر إنَّهم استعانوا للوصول الى أحكامهم العامة في علم النحو بوساطة طرق الاستدلال التي مهّدها المنطق لهم .

وربما اتضحت محاور هذين الجانبين ، بل واكثر من ذلك في ضوء البحث في كتب احد علماء القرن السابع ، وهو موفّق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (٦٤٣هـ) ، من خلال شرح المفصل للزمخشري ، فضمت الدراسة الموسومة بـ(قراءة في توظيف المصطلحات المنطقية في شرح المفصل لابن يعيش) ثلاثة مباحث ، مختومة بأهم النتائج .فالمباحث الثلاث كانت :

- المبحث الأول والموسوم بـ(توظيف مفاهيم الحجة أو الاستدلال) : فتضمن قراءة في اهم هذه المفاهيم التي استعملها ابن يعيش من قبيل القياس الضمني وقياس الخلف وقياس التمثيل وكيفية توظيفها .

- المبحث الثاني والموسوم بـ(توظيف مفاهيم التعريف والقسمة): فجاءت بقراءة آراءه في كيفية بيان الحدود في التعريفات وأنواع القسمة .
- المبحث الثالث والذي وسم بـ (مفاهيم متفرقة) : فكان مخصصا لدراسة بعض المفاهيم من قبيل مبدأ التناقض والتضاد والنسب الأربعة بين المفاهيم وكيفية توظيفها في شرح المفصل

وكان تقديم المباحث بالشكل الذي تقدم بوصفها مفاهيم المبحث الأول والثاني وتدرس في علم المنطق تحت عنوان واحد ، وقدم الأول بوصفه مبتغى علم المنطق ، وإليه أقيمت وسُيّرت باقي مباحثه . أما الثالث فقد جمع مفاهيم متفرقة

المبحث الأوّل : توظيف مفاهيم الحجة أو الاستدلال

أخذت مفاهيم الحجة من (ابن يعيش) الحيز الاكبر، إذ تعد هذه مفاهيم الاساس ، أو الغاية التي من اجلها قام المنطق ، ففيها يقولون : "إن أسمى هدف للمنطقي وأقصى مقصد له " مباحث الحجة " أي : مباحث المعلوم التصديقي الذي يستخدم للتوصل إلى معرفة المجهول التصديقي. أما ما تقدم من الأبواب فكلها في الحقيقة مقدمات لهذا المقصد..."[٢] ، وتتمثل هذه المباحث بأشياء ثلاثة وهي : القياس والتمثيل والاستقراء[٣] ، ويقتصر البحث هنا في دراسته على الأول والثاني لأن كثير من الباحثين قد درسوا الاستقراء في كتب القدماء ، ولأن البحث قد يلحظ ملحظا مهما في القياس والتمثيل ربما لم يجده بحسب ما اطلع عليه من المصادر التي توافرت لديه .

وتبين دراسة هذه المفاهيم عند ابن يعيش الآليات التي استعملها في تطويع المصطلح لخدمة النحو العربي وقواعده وتوظيفها في استخراج النتائج والاحكام.

اولا : القياس

القياس . لغة . هو من الفعل قاس ، واصله قوس فـ"القاف والواو والسين أصلٌ واحدٌ يدلُّ على تقدير شيءٍ بشيء، ثم يُصَرَّف فتقلبُ واوهُ ياءً، والمعنى في جميعِهِ واحد.

فالقوْس: الذِّراع، وسمِّيت بذلك لأنَّه يقدر بها المَذْرُوع ... ومنه القِياسُ، وهو تَقديرُ الشَّيء بالشيء، والمقدار مِقْياسٌ. تقول: قَايَسْتُ الأَمْرَينِ مُقايَسَةً وقياساً..."[٤]

وفي الاصطلاح : "هو قول مؤلف إذا سُلم ما أُورد فيه من قضايا ، لزم عنه لذاته قول آخر اضطرارا"[٥] ، أو " هو تطبيق القاعدة الكلية على جزيئاتها لمعرفة حكم الجزئيات"[٦].

وموجز شكل القياس في المنطق هو الذي يُبنى على القضايا ووجود المقدمتين الصغرى والكبرى واشكال تاليفها الاربعة ، والنتيجة الحاصلة بعد حذف المشترك بين القضايا [٧].

واما اقسامه فهما قياس الاستثناء وقياس الاقتران ، ويلحق بهذين النوعين أقيسة أخرى يطلق عليها لواحق القياس وهي: قياس المضمر أو الضمير ، وقياس المركبة ، وقياس الخلف ، وقياس المساواة[٨] .

وسيركز هذا البحث الموجز على ما شاع استعماله في كتاب شرح المفصل من هذه الأقيسة وهما القياس الضمني وقياس الخلف دون شرح المقصود من كل هذه المفاهيم إذ يمكن الرجوع الى المصادر التي بينت مفاهيمها .

١. القياس الضمني :

قد يذكر بعض الباحثين[٩] : إنَّ النحاة كانوا بعدين عن المنطق ، وما يذكر عنهم من أنَّهم متأثرون به غير صحيح ؛ لكون الأقيسة التي يستعملونها لا تشبه القياس عند المناطقة الذي يتضمن وجود مقدمات تسمى الأول صغرى ، والثانية كبرى ، ومن ثم تشتق النتيجة بحذف الحد الأوسط منهما في ضوء تفاصيل لأشكال القياس الاربعة وشروط أخرى موجودة هناك[١٠] .

يبدو للوهلة الأولى أنَّهم مصيبون لما اشاروا له ، إلّا ان المطلع في كتب المنطق ، وكتب النحاة الذين اهتموا بوضع العلل ، وتقعيد القواعد من امثال ابن يعيش - الذي هو موضوع بحثنا – يجد أنَّه استعمل المفاهيم المنطقية ، موظفا اياها بشكل دقيق ، ففي مسالة الأقيسة مثلا ، قد لا يلحظ ما أشار له الباحثون من تطبيق قواعد القياس بوجود المقدمات الصغرى والكبرى وطريقة تشكيله إنْ كان من الشكل الأول أو الثاني أو

الثالث أو الرابع من أشكال القياس المنطقي ، ومن ثم تحصيل النتيجة التي يكون موضوعها ومحمولها في تلك المقدمتين .

وهذا ما يحصل في كثير من المواضع بصيغة القياس الضمني ، وهذا القياس مثلما أشار له اهل المنطق هو قياس لا يشبه اشكال الأقيسة ، فقد تحذف منه النتيجة ، أو أحدى المقدمات اعتمادا على وضوحها أو ذكاء المخاطب ، وربما أشار القاضي الساوي (٥٢٠هـ) الى هذا المعنى في شرحه للقياس إذ يقول : " بل ربما كان مركبا مفصولا أو محرفا عن ترتيبه الطبيعي أو مضمرا فيه شيء أو مزيدا فيه فصل ..."[١١] .

وكما عبر عنه الشيخ المظفر في باب (خاتمة في لواحق القياس) : "القياس المضمر أو الضمير : إنّا في أكثر كلامنا وكتاباتنا نستعمل الأقيسة ، وقد لا نشعر بها. ولكن على الغالب لا نلتزم بالصورة المنطقية للقياس، فقد نحذف إحدى المقدمات أو النتيجة اعتمادا على وضوحها أو ذكاء المخاطب أو لغفلة، كما أنه قد نذكر النتيجة أولا قبل المقدمات ، أو نخالف الترتيب الطبيعي للمقدمات، ولذا يصعب علينا أحيانا أن نرد كلامنا إلى صورة قياس كاملة . والقياس الذي تحذف منه النتيجة ، أو إحدى المقدمات يسمى (القياس المضمر) ، وما حذفت كبراه فقط يسمى (ضميرا) ، كما إذا قلت (هذا إنسان، لأنه ناطق) ، وأصله هو :

- هذا ناطق (صغرى)
- وكل ناطق إنسان (كبرى)
- فهذا إنسان (نتيجة)

فحذفت منه الكبرى وقدمت النتيجة. وقد تقول: (هذا إنسان لأن كل ناطق إنسان) فتحذف الصغرى مع تقديم النتيجة "[١٢] .

وتتجلى الية التوظيف بمهارة عالية في هذا النوع عند ابن يعيش وربما كان منها ما هو خفي على القارئ ، وسيذكر البحث عددا من هذه المواضع لهذا النوع من القياس في كتاب شرح المفصل .ويمكن بالمقارنة بين نص الشارح وصورة القياس الحقيقي ملاحظة

العديد من النتائج التي توصل اليها الشارح وغيره من علماء ذلك العصر باعتماد هذه الأقيسة والاصطلاحات .

ومن امثلة ذلك :

أ/ تحدث ابن يعيش عن الفعل والفاعل ، وانهما مثل الشيء الواحد إذ يقول : " وذلك أنّ الفاعل كالجُزء من الفعل، وإنّما كان كذلك، لأنّ الفعل لا يَستغني عنه، وقد يُستغنى عن المفعول، فكأنّه أحدُ أجزائه التي لا يُستغنى عنها ..."[١٣]

فهنا يلحظ من نص الشارح استعماله للقياس الضمني ، وانه قد طوى صور القياس الشكلي بإضمار أحدى المقدمات ، ولو أردنا أنْ نركب القضايا وفق أحد الاشكال الأربعة لكان الآتي :

- الفعل والفاعل لا يستغني أحدهما عن الآخر
- وكل ما لا يستغني أحدهما عن الاخر يكونان كالشيء الواحد
- إذن الفعل والفاعل كالشيء الواحد

أو تكون صورة القياس بالشكل الاتي

- كل فاعل لا يستغني فعله عنه
- وكل ما لا يستغني فعله عنه يكون كالجزء منه
- اذن كل فاعل يكون كالجزء من فعله

ويمكن ان يصاغ القياس بصورة القياس الاستثنائي إذ ان القياس له صور متعددة ، فيقسم اهل المنطق القياس مثلما مر ذكره على " قسمين: اقتراني واستثنائي، بوصف التصريح بالنتيجة أو بنقيضها في مقدماته وعدمه. فالأول - وهو المصرح في مقدماته بالنتيجة أو بنقيضها - يسمى " استثنائيا " لاشتماله على كلمة الاستثناء، نحو:

١. إن كان محمد عالما فواجب احترامه.

٢. لكنه عالم.

٣. فمحمد واجب احترامه.

فالنتيجة (رقم - ٣) مذكورة بعينها في المقدمة (رقم – ١) [أو بالنقيض نحو]

١. لو كان فلان عادلا فهو لا يعصي الله.

٢. ولكنه قد عصى الله.

٣. ما كان فلان عادلا.

فالنتيجة (رقم - ٣) مصرح بنقيضها في المقدمة (رقم ١)."[١٤]

فمن الممكن ان يصاغ وفق هذا الصورة القضية التي نحن في صددها ، فيقال :

- إذا كان الفعل لا يستغني عن فاعله فالفاعل كالجزء من الفعل ،
- لكنه الفعل لا يستغني عن الفاعل
- اذن فهو كالجزء منه

ويعد هذا الاستعمال شائعا في كتب المتأخرين من النحاة وهو ماعد توظيفا له خدمة علم النحو إذ يتعلق الامر بلي عنق الاحكام المنطقية وصولا الى احكام خاصة باللغة والنحو.

ب / ومن الامثلة التي ترد ايضا على هذا النوع ، قال ابن يعيش في الجملة التي تقع موقع المفرد يكون لها اعرابا ، والعكس بالعكس ، فقال ما نصه : " فإذا قلت: (زيدٌ لقيتُه)، ففيه جملتان: إحداهما اسميّةٌ، وهي الجملة الكبْرَى التي هي المبتدأ والخبر، وهي (زيدٌ لقيته) بكمالها. والثانيةُ فعليّةٌ، وهي الخبر الذي هو (لقيته) ، وهي الجملة الصُّغْرَى. فالجملةُ الأُولى لا موضع لها من الإعراب لأنها لم تقع موقع المفرد. والجملة الثانية لها موضع من الإعراب لأنها وقعت موقع المفرد الذي هو الخبر في "زيدٌ قائمٌ" وشِبْهِه"[١٥].

يعد ما ذكره الشارح هو من القياس الضمني ايضا ، ومن الممكن ان يصاغ لهذه القاعدة صورة قياس مثل ما ذكر اعلاه ، فيقال :

- بعض الجمل تقع موقع المفرد
- وكل ما وقع موقع مفرد له موقع اعرابي
- اذن بعض جملة لها موقع اعرابي (النتيجة تتبع اخس المقدمتين)

والذي يبدو أنَّ الحد الاوسط المحذوف من القضايا هو الذي يشكل موضع العلة ، في كتب النحاة في تعابيرهم بـ(لأنَّه) ، أو يكون جواب لسائل لو سأل متى يكون للجملة موضع

اعراب ، فيقال له حين تقع موقع المفرد. واذا كان الامر كذلك فلا يطلق عليه قياس الدلالة الذي يعني ثبوت الحد الاكبر الى الحد الاصغر من غير علة[١٦] .

وايضا من الممكن ان يصاغ القياس اعلاه على صورة القياس الاستثنائي ، فيقال :

- كلما كانت الجملة واقعة موقع المفرد فلها موضع في الاعراب
- لكنها لم تقع موقع المفرد
- اذن ليس لها اعراب

ج/ ومن الامثلة أيضا قوله في عد مجيء الحال فعلا له دلالة الاستقبال فقط قال ابن يعيش " فأمّا الفعل المستقبَل فلا يقع موقعَ الحال، لأنّه لا يدلّ على الحالَ. لا تقول: (جاء زيدٌ سَيركَب) "[١٧]. وهنا يبدو من الواضح انه قد صرح بالنتيجة وحذف الحد الاوسط الذي يمثل العلة في الحكم ، فيصاغ ا في الشكل الاتي :

- كل فعل مستقبل لا يدل على زمن الحال
- وكل ما لا يدل على زمن الحال لا يقع موقع الحال
- اذن كل فعل مستقبل لا يقع موقع الحال

وهذه النتيجة تمثل عين الحكم الذي أشار اليه الشارح

د/ وربما يلحظ في بعض المواضع ذكر المقدمتين والنتيجة ، فمثلا قال الشارح في بيان ان الاسم لا يكون إلّا معرفة :" إنما كان التعريف مختصًّا بالاسم، لأنّ الاسم يُحدَّث عنه، والمحدَّث عنه لا يكون إلّا معرفةً"[١٨] .

ففي هذا المثال تتضح معالم القياس الشكلي في صورة واضحة ، إلّا انه قدم النتيجة وهي (إنما كان التعريف مختصًّا بالاسم) ، ولوضع صورته الشكلية يمكن القول :

- الاسم يحدث عنه (صغرى)
- والمحدث عنه لا يكون إلّا معرفة (كبرى)
- اذن الاسم لا يكون إلّا معرفة (نتيجة)

وشواهد هذا الباب كثيرة ، يذكر الباحث بعض الامثلة تاركا ذهن القارئ يركب تلك القضايا منها :

١ – في بيان الفرق بين (أن) و (ما) المصدريتين قال الشارح : " أنّ "أنْ" نصبت لمشابهةِ "أنَّ" الثقيلة بعد استحقاق العمل بالاختصاص؛ فأمّا "مَا" فلم تستحق به العملَ، لأنه لا اختصاص لها بالفعل"[١٩]

٢ - : اسم المفعول في العمل كاسم الفاعل؛ لأنّه مأخوذ من الفعل، وهو جارٍ عليه في حركاته وسكناته وعدد حروفه، كما كان اسم الفاعل كذلك، فـ "مَفْعُولٌ" مثلُ "يُفْعَلُ"، كما أن "فاعلاً" مثل "يَفْعَلُ"[٢٠].

لعل طريقة التفكير هذه والوسائل المتقدمة دفعت الكثير من علماء ذلك العصر وما بعده من السير قدما في تأويل ما يتصورنه من احكام عن اللغة بصورة الأقيسة المنطقية، ويعد ذلك شاهدا على نظام التأليف في تلك المصنفات التي اعتمد كثيرا على القضايا العقلية بعيدا عن وسائل وصف اللغة .

٢. قياس الخلف :

ولا بد من الاشارة الى قياس اخر استعمله ابن يعيش استعمالا ضمنيا أيضا ، وهو قياس الخلف ، وخلاصته : " أن نقول: لو لم يصدق المطلوب لصدق نقيضه ولكن نقيضه ليس بصادق لأن صدقه يستلزم الخلف، فيجب أن يكون المطلوب صادقا. وهذا كما ترى قياس استثنائي يستدل على كبراه بلزوم الخلف. ولبيان لزوم الخلف عند صدق النقيض يستدل بقياس اقتراني شرطي مؤلف من متصلة مقدمها المطلوب منفيا وتاليها نقيض المطلوب ومن حملية مفروضة الصدق "[٢١] . ولو اريد توظيف هذا البرهان في المسالة المتقدمة ، وهي معرفية الاسم ، نعيد اولا احد القياسات التي ذكرت آنفا ثم نقيم برهان الخلف :

- الاسم محدث عنه (صغرى)
- والمحدث عنه لا يكون إلّا معرفة (كبرى)
- اذن الاسم لا يكون إلّا معرفة (نتيجة) ،

ولإقامة برهان الخلف ، يقال :

- لو لم يصدق كل الاسم لا يكون إلّا معرفة لصدق ليس بعض الاسم لا يكون إلّا معرفة (قضية صغرى)
- والمحدث عنه لا يكون إلّا معرفة (كبرى)
- اذن لو لم يصدق كل الاسم لا يكون إلّا معرفة لصدق ليس بعض الاسم محدث عنه.

وهذا القول أي (ليس بعض الاسم محدث عنه) نقيض الصغرى في القياس الأول (الاسم محدث عنه) التي لا بد ان تكون صادقة حسب الفرض ، وهذا خلاف الفرض ، اذن النتيجة (الاسم لا يكون إلّا معرفة) قضية صادقة .

وايضا نستطيع ان نستعمل القياس الاستثنائي[٢٢] في برهان الخلف فنقول :

- لو لم يصدق كل الاسم لا يكون إلّا معرفة لصدق ليس بعض الاسم محدث عنه
- لكن ليس بعض الاسم محدث عنه كاذبة لان نفيضها الاسم محدث عنه التي هي صغرى القياس الأول صادقة
- اذن كل الاسم لا يكون إلّا معرفة

هذا مفاد قياس الخلف وقد لحظ استعماله استعمالا ضمنيا عند ابن يعيش مثلما هو الحال في القياس المتقدم .

وربما يقال ان حقيقة هذا القياس (قياس الخلف) كانت لا تحتاج الى الصور المتقدمة، قال ابن سينا (٤٢٨هـ) : " واما الخلف فقياس مبتدأ ، لا يلزم ان يتقدمه قياس ، وان اتفق فلا ندري بعد ما ينتجه ..."[٢٣] ، أي ان تلك الفترة لم يستقر فيها المصطلح المنطقي مثلما هو الحال الذي عليه يومنا هذا،وبهذا يحتمل ان ابن يعيش قد تابع ابن سينا أو غيره في انه طوى تلك المقدمات.

وقد يبدو ان اكثر القضايا التي صدرها ابن يعيش بكلمة (لو لم) قابلة ان تدخل مجال هذا القياس من نحو:

١ – مسالة عامل زيد من قولنا (زيدا مررت به) قال ابن يعيش "اللفظ قد استوفى مفعولَه بتعدّيه إلى ضميره، واشتغالِه به، فلم يجز أن يتعدّى إلى آخَرَ. والذي يدلّ أنَّه

منصوبٌ بفعل مضمر غيرِ هذا الظاهر أنّك قد تقول: "زيدًا مررتُ به"، فتنصب "زيدًا"، ولو لم يكن ثمَّ فعلٌ مضمرٌ يعمل فيه النصبَ، لمَا جاز نصبه بهذا الفعل، لأن مررت لا يتعدّى إلّا بحرفِ "[٢٤]

- كل فعل الذي استوفى مفعوله في الجملة اشتغل به (مقدمة صغرى)
- وكل فعل اشتغل بمفعوله يستلزم للمفعول الثاني في الجملة نفسها من فعل مضمر (مقدمة كبرى)
- اذن كل فعل الذي استوفى مفعوله في الجملة يستلزم للمفعول الثاني في الجملة نفسها من فعل مضمر (نتيجة)

فلنفرض ان (ب) تساوي النتيجة ، فنقول في قياس الخلف

- لو لم تصدق (ب) لصدق ليس بعض الفعل الذي استوفى مفعوله في الجملة يستلزم للمفعول الثاني في الجملة نفسها من فعل مضمر (مقدمة صغرى)
- وكل فعل اشتغل بمفعوله يستلزم للمفعول الثاني في الجملة نفسها من فعل مضمر (مقدمة كبرى)
- ليس بعض الفعل الذي استوفى مفعوله اشتغل به (نتيجة)

وهذا خلف ؛ لان هذه النتيجة نقيض المقدمة الاولى في القياس الأول والتي لا بد من صدقها.

فيبدو مما ذكر ان ابن يعيش قد كان مدركا لمفهوم القياس المنطقي وانواعه ، لكن لم يوظفه حسب شكله الصوري ، وانما استعان بطريقة القياس الضمني في كل من القياس الصوري وقياس الخلف ليصحح ويقوي حجته في استنباط القواعد والاستدلال عليها ، ولو استعمل القياس الصوري في كل مسالة يريد اثباتها لأكثر وأثقل المتون اللغوية في حشو من الكلام .

ثانيا - التمثيل

والتمثيل لغة : من " (مثل) الميم والثاء واللام أصلٌ صحيح يدلُّ على مناظرَة الشّيءِ

للشيء. وهذا مِثْل هذا، أي نَظِيرُه، والمِثْل والمِثال في معنىً واحد. وربَّما قالوا مَثِيل كشبيه..."[٢٥] .

واما اصطلاحا : أن ينتقل الذهن من حكم أحد الشيئين إلى الحكم على الآخر لجهة مشتركة بينهما. وبعبارة أخرى هو : إثبات الحكم في جزئي لثبوته في جزئي آخر مشابه له"[٢٦] ، أي ان هناك نسبة اشتراك أو مشابه بين طرفين ، فيحمل حكم احدهما على الاخر ؛ بسبب هذا الشبه ، أو الاشتراك ، ومن الامثلة التي يسوقها اهل المنطق : تحريم النبيذ لكونه يشابه الخمر في علة الاسكار.

وضع المناطقة لهذا الطريق الاستدلالي حدودا واركانا وهي[٢٧]:

١- الأصل ، وهو الجزئي الأول المعلوم ثبوت الحكم له ، كالخمر في المثال.

٢- الفرع ، وهو الجزئي الثاني المطلوب إثبات الحكم له ، كالنبيذ في المثال.

٣- الجامع ، وهو جهة الشبه بين الأصل والفرع ، كالإسكار في المثال.

٤ - الحكم المعلوم ثبوته في الأصل والمراد إثباته للفرع ، كالحرمة في المثال.

لقد ساد هذا التفكير وسرى الى النحو العربي بشكل واسع في تلك الحقبة واصبحت احكام اللغة تعتمد على التمثيل وقياس الشبه ، والذي ينظر في كتب النحو يجدهم يطبقون هذه النوع من مفاهيم الحجة ، مستندين عليه في اطلاق جملة من القواعد التي تبين الاحكام النحوية ، ولا يذهب الى الذهن ان المراد من التمثيل هو اعطاء مصداق للقاعدة مثلما لو قيل مثلا : (ان الفاعل مرفوع ابدا نحو : قام محمدُ) فهذا التمثيل الذي تعورف في كتب النحو هو ما يطلق عليه في كتب المنطق التعريف بالمثال ، والذي غالبا ما تتقدم عليه الفاظ خاصة ك (نحو ، مثل أو مثال ، كما لو قلنا) وغيرها ، فهذا التمثيل لا يدخل في مباحث الاستدلال المنطقي ، ولا يحتاج الى اركان التمثيل المتقدمة ، وبخاصة في مواضع ثبوت الحكم ، وانما الذي يعنى به النحويون ، وبنوا عليه كثيرا من قواعدهم هو التمثيل المنطقي أو القياس التمثيلي[٢٨] ،أو قياس الشبه[٢٩] ، أو القياس البياني[٣٠] ، فهذه المفاهيم المتعددة كلها تشير الى هذا الطريق من الاستدلال، واطلاق النحاة عليه باسم (القياس) ليس بدعا ، أو انهم حذو حذو اهل الاصول ، مثلما يبدو

وفي الرجوع الى كتب النحاة ، يلحظ من تعريفهم للقياس ، الذي قالوا فيه: "هو الجمع بين أول وثان يقتضيه في صحة الأول صحة الثاني ، وفي فساد الثاني فساد الأول"[٣١] ، أو هو " حمل فرع على اصل بعلة ، واجراء حكم الاصل على الفرع "[٣٢] ، أو "الحاق الفرع بالاصل بجامع"[٣٣] ، أو "هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع"[٣٤] ، وقد شرحه ابن يعيش مفصلا اياه قائلا : " والشيءُ إذا أشبهَ الشيءَ أُعطي حُكْمًا من أحكامه، على حسب قوّة الشَّبَه. وليس كل شَبَهٍ بين شيئَيْن يُوجب لأحدهما حُكْمًا هو في الأصل للآخر، ولَكن الشَّبَه إذا قوِي، أوْجَبَ الحكمَ؛ وإذا ضعُف، لم يُوجب. فكلّما كان الشبهُ أخصَّ، كان أقوى؛ وكلّما كان أعمّ، كان أضعف"[٣٥] ، وغيره من العبارات التي تبدو متشابه ، والتي لا تخنلف على ما يبدو منها عن التمثيل المنطقي ، بل ان اركان القياس التي يذكرونها هي نفسها اركان التمثيل في المنطق ، الذي مر بيانه ، قال ابن الانباري : "ولا بد لكل قياس من اربعة اشياء : اصل وفرع وعلة وحكم"[٣٦] ، وقد استعمله النحاة عموما في الاستدلالات والوصول الى الاحكام ، وهم يشيرون اليه تحت عنوان ، أو قاعدة:

(حمل الفرع على الاصل)

إذ تعد هذه القاعدة من القواعد المهمة التي قام عليها النحو العربي والتي بينت كثير من الاستدلالات والاحكام النحوية ، وقد أشار اليها ابن يعيش في مواضع كثير ، ومبنى هذه القاعدة يقوم على التمثيل ، ومما ذكره الشارح تحت هذا المفهوم

أ/ قال ابن يعيش في علة بناء (إنّ) واخواتها : انها "جرت مجرَى الفعل المتعدي، فلذلك نصبتِ الاسمَ، ورفعتِ الخبرَ، وشُبّهت من الأفعال بما قُدّم مفعولُه على فاعله. فقولُك: "إنّ زيدًا قائمٌ" بمنزلةِ "ضرَبَ زيدًا رجل". وإنّما قُدّم المنصوب فيها على المرفوع فَرْقًا بينها وبين الفعل، فالفعلُ من حيثُ كان الأصلَ في العمل جرى على سَنَنٍ قياسه في تقديمِ المرفوع على المنصوب، إذ كان رُتْبَةُ الفاعل مقدّمةً على المفعول. وهذه الحروفُ لما كانت في العمل فُروعًا على الأفعال ومحمولة عليها، جُعلتْ دونها بأنّ قُدّم المنصوب فيها على المرفوع حَطًّا لها عن درجةِ الأفعال، إذ تقديمُ المفعول على الفاعل فرعٌ، وتقديمُ الفاعل أصلٌ على ما ذُكر"[٣٧].

ب/ ومن امثلتها ما أشار اليه ابن يعيش وفي سبب اعراب المضارع وعدم حذف العوامل الداخلة عليه إذ قال : " إن أصل الأفعال البناءُ، وسببُ إعراب المضارع ما في أوّله مَن الزوائد... وقولهم: إنه مجزوم بلام محذوفة فاسدٌ، لأنّ عوامل الأفعال ضعيفة، فلا يجوز حذفُها وإعمالها، كما لم يجز ذلك في "لَمْ" و"لَنْ" ونظائرهما، وذلك لأنّ عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء، لأنّ الأفعال محمولة على الأسماء في الإعراب، فكانت الأسماء أمكن، وعواملُ الأصل أقوى من عوامل الفرع"[٣٨]

ج/ ومنها ما قال في معرض حديثه عن اسم الفعل من نحو (صَهْ ، أي: اسْكُتْ، ومَهْ، أي: "كُفُفْ ، وإيهِ، أي: حَدِّثْ) وغيرها ، قال ابن يعيش : "هذه الألفاظ كلها ممّا سمي به الفعل في حال الأمر، وهي لازمةٌ لا تُجاوِز مأمورَها؛ لأنّها نائبةٌ عن أفعال لازمة غيرِ متعدّية. وإذا كان الأصلُ الذي هو المسمّى لازما، كان الاسمُ الذي هو فرعٌ باللزوم وعدم التعدي أوْلى. فمن ذلك "صَهْ" بمعنَى "اسْكُت"، و"مَهْ" بمعنى "اكْفُف"، و"إيهِ" بمعنى "حَدث"، فكلها أسماءٌ لِما تقدّم بيانُه، وكلها لازمةٌ؛ لأنها اسمٌ لفعلٍ لازمٍ، وكلها مبنيةٌ لوقوعها موقعَ الفعل المبني، وهو الأمرُ"[٣٩].

د/ وقال في اعمال الظرف بدل الفعل من نحو (دونك الكتاب) قال ابن يعيش "وأمّا القياس فإنّ الظرف نائبٌ عن الفعل تقديرُه: الْزَمُوا كتابَ الله، ولو ظهر الفعلُ، لَجاز تقديمُ معموله عليه، فكذلك ما ناب عنه، والحقّ المذهب الأوّل، لأنّ هذه الظروف ليست أفعالًا، وإنّما هي نائبةٌ عن الفعل، وفي معناه، فهي فروعٌ في العمل على الأفعال، والفروعُ أبَدًا منحطّةٌ عن دَرَجاتِ الأُصول، فإعمالُها فيما تقدّم عليها تَسْوِيَةٌ بين الأصل والفرع، وذلك لا يجوز"[٤٠]

وغيرها من الشواهد التي لا تعد ولا تحصى ، التي جعل لها قواعد من قبيل

١- لأنّه يؤدّي إلى التسوية بين الأصل والفرع[٤١]

٢- والشيءُ إذا أشبهَ الشيءَ أُعطي حُكْمًا من أحكامه، على حسب قوّة الشَّبَه.[٤٢]

٣- فليُعْلَمْ أن الفروع أبدًا تنحط عن درجات الأصُول[٤٣]

فيبدو مما تقدم ان ابن يعيش قد وظف هذه الطريقة في كثير من الاستدلالات وصولا الى الاحكام اعتمادا على هذا القاعدة التي عدت العلة الرئيسة لهذا النوع من القياس

المبحث الثاني: توظيف مفاهيم التعريف والقسمة

تعد الحدود المنطقية أحد أبرز معالم الفكر والتعقل في معرفة حقائق الاشياء ، لذا حاول ابن يعيش ان يوظف تلك الحدود في النحو، مستفيدا من مقدماته الفلسفية والمنطقية في التأليف والتصنيف ، وهو ما نقل تعريفات الابواب النحوية التي كانت طويلة في زمن الاوائل من النحاة كما في كتاب سيبويه وغيره ، التي كانت تصف الباب اكثر من ان تحده كقوله "هذا باب ما أجري مجرى ليس في بعض المواضع " وقوله "باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى" [٤٤] ، نقلتها الى الحدود المنطقية التي تعتمد الجنس والفصل او الجنس والخاصة ، التي ربما ابعدتها عن بعض مضامينها بسبب التقيد بتلك الحدود .

توظيف مفاهيم التعريف :

والتعريف لغة : من عرف "العين والراء والفاء أصلان صحيحان، يدلُّ أحدُهما على تتابُع الشيء متَّصلاً بعضُه ببعض، والآخر على السكون والطُّمَأنينة . فالأوّل العُرْف: عُرْف الفَرَس. وسمّي بذلك لتتابُع الشَّعر عليه... ، والأصل الآخر المعَرِفة والعِرفان. تقول: عَرَف فلانٌ فلاناً عِرفاناً ومَعرِفة. وهذا أمر معروف. وهذا يدلُّ على ما قلناه من سُكونه إليه، لأنَّ مَن أنكر شيئاً توحَّشَ منه ونَبَا عنْه."[٤٥]، "والتَّعريفُ: أن تصيب شيئاً فتعرفه إذا ناديت من يعرف هذا"[٤٦].

واما اصطلاحا : فهو " عبارة عن ذكر شيء تستلزم معرفته معرفة شيءٍ آخر. والتعريف الحقيقي، هو أن يكون حقيقة ما وضع اللفظ بإزائه " [٤٧] .

تعرض ابن يعيش في شرحه للمفصل وضع الحدود لكل المفاهيم النحوية ، أو شرحها بالتفصيل ظن مبينا دقة التعريف أو عدمه، وقد لحظ استعماله لمصطلحات شاعت عند المناطقة في بيان التعريف من قبيل الحد الناقص ، والتام ، وكذا الرسم ، ولا بد قبل الولوج في كتاب شرح المفصل ان نقف على مفاهيم هذه الالفاظ ليُلحَظ مدى توظيف الشارح لها .

وزيادة على ذلك لا بد أيضا قبل التعرف على هذه الاقسام ان تُوضَح المفاهيم التي تقوم عليها ، وهي الكليات الخمس : (النوع والجنس والفصل والخاصة والعرض العام)[٤٨] ، ويعد كل من النوع والجنس والفصل ذاتيا ، والخاصة والعرض العام عرضيا، والمقصود من الذاتي (هو الكلي الذي يعد حقيقة مستقلة أو جزء حقيقة مثل الانسان الذي يعد حقيقة مستقلة ، والحيوان الذي يعد جزء الحقيقة المؤلفة من (الحيوان الناطق) ،والناطق الذي يعد جزء حقيقة الانسان"[٤٩] ، واما العرضي فهو" الكلي الذي يعد وصفا للحقيقة مثل الضاحك الذي يعد وصفا للإنسان ومثل الماشي الذي يعد وصفا للإنسان والحيوان"[٥٠] ، أو في عبارة أخرى هو المحمول الذي لا يدخل بذاتيات الموضوع أي إنّه يحمل عليه بعد تمام الذات[٥١"] .

أقسام الذاتي

١ - النوع : هو تماما الحقيقة المشتركة بين الجزئيات المتكثرة بالعدد فقط ، ويقسم الى حقيقي واضافي ، ويقسم الاضافي الى عال وسافل ومتوسط[٥٢] .

٢ - الجنس : هو تماما الحقيقة المشتركة بين الجزئيات المتكثرة بالحقيقة ، ويقسم الى قريب وبعيد ومتوسط[٥٣] .

٣ - الفصل : الفصل يميز النوع عن كل ما يشاركه في جنسه القريب ، وان الفصل يتلو الجنس في الترتيب[٥٤] .

اقسام العرضي

١ – الخاصة : هو المحمول الخاص بموضوعه كليا أو جزئيا ، ولا يعرض في غيره ، مثل الضاحك الذي يعرض لكل افراد الانسان ، والشاعر مثلا الذي يعرض لبعض افراده[٥٥] .

٢ – العرض العام : هو المحمول الذي يعرض على موضوعه من غير ان يختص به ، مثل حمل الماشي على الانسان [٥٦] .

التعريف واقسامه :

اهتم علماء المنطق بتعريف المفاهيم لكونه يعد "تعبيرا آخر عن المعرَّف وأوضح وأكثر تفصيلا وأقرب معرفة "[٥٧] ، وربما اكثر ما تكون المنازعات في المسائل العلمية والسياسية

ومجال الحياة الاخرى بسبب الاجمال وعدم الدقة في توضيح المفاهيم بحدود واضحة فيعمد بعضهم الى استعمال الالفاظ التي يكون لها تاثير على المتلقي ، متناسين الجانب العلمي في وضع الحدود[٥٨] . وقد عمد المناطقة الى وضع مفاهيم للتعريفات ، مختلفة المستويات تبعا لما يتضمن من الذاتيات والعرضيات فكانت هنا اقسام وهي[٥٩]:

١- الحد التام: وهو التعريف المشتمل على الجنس والفصل القريبين ، فعند تعريف الإنسان مثلا بانه (حيوان ناطق) فالجنس وهو الحيوان والفصل وهو الناطقية تنطوي فيها جميع ذاتيات المعرَّف.

٢- الحد الناقص : يشبه الحد التام إلّا انه ينقص عنه في اتيان بعض خصائص الإنسان غير الذاتية، وبعبارة اخرى هو التعريف ببعض الذاتيات ولذا سمي ناقصا ، ففي المثال المتقدم مثلا يقال في الانسان انه ناطق فقط ، أي اتى بالفصل القريب دون الجنس ، أو ان يقال مثلا : جسم ناطق فان بالجنس البعيد والفصل القريب .

٣- الرسم التام: وهو التعريف بالجنس والخاصة مثلا ، اي الذي يشمل بعض خصائصه الذاتية والى صفة لا تكون من ذاتياته ، مثلا ان يقال : الإنسان حيوان ضاحك.

٤- الرسم الناقص: يشبه الرسم التام في أنه يبين بعض خصائص الإنسان غير الذاتية، وغير الفاصلة، مثل الضحك ، ولكنه يفترق عنه في ان رسم الناقص لا يشمل خصائص الإنسان الذاتية مثل الحيوانية فهو كان يقول: الإنسان ضاحك.

٥- التعريف بالمثال: مثل أن نقول: الإنسان هو هذا ونشير إلى رجل يسعى.

٦- التعريف بالتشبيه : مثل أن نقول: الإنسان مثل زيد وعمر ومحمد .

توظيف مصطلحات التعريف

عمد ابن يعيش الى توظيف المفاهيم المنطقية في شرح وبيان التعاريف التي ذكرها الزمخشري ، يشير البحث الى بعض الامثلة انموذجا يُحتذَى به :

١ – تعريف الكلمة :

قال ابن يعيش شارحا لكلام الزمخشري في تعريفه للكلمة التي هي "اللفظة الدالّة على معنى مفردٍ بالوضع"[٦٠] " اعلم أنّهم إذا أرادوا الدلالة على حقيقة شيءٍ وتمييزه من غيره

تمييزًا ذاتيًّا حدّوه بحدّ يُحصِّل لهم الغرضَ المطلوبَ، وقد حدّ صاحب الكتاب الكلمة بما ذكر، وهذه طريقةُ الحدود أن يُؤْتَى بالجنس القريب، ثمّ يُقْرَن به جميع الفُصول، فالجنسُ يدلّ على جَوْهَر المحدود دلالةً عامّةً، والقريبُ منه أدَلُّ على حقيقة المحدود، لأنّه يتضمّن ما فوقَه من الذاتيّات العامّة؛ والفصلُ يدلّ على جوهر المحدود دلالةً خاصّةً"[٦١].

يلحظ من كلام الشارح انه لم يذكر لفظ (التعريف) ، وانما أشار الى (الحد) فقال " حدّوه بحدّ يُحصِّل لهم الغرضَ المطلوبَ" ليشير الى خصوصية اللفظ ، وان ثمت فارقا بينه وبين (التعريف) ، ومنها ان ذكر الماهيات أو الذاتيات تتناسب مع الحدود ، فعد كلمة (اللفظ) جنسا ، الذي يشير الى اشتراك ما تحته بماهية واحدة ، وان الجنس له أنواع إذ قال " والقريبُ منه أدَلُّ على حقيقة المحدود" مبينا ان هذا الجنس هو جنس قريب في قبال المتوسط والبعيد .

ثم وضع حدا بين الجنس والفصل ، مشيرا الى ان دلالة الأول هي دلالة عامة ، واما الفصل فدلالته خاصة وكلاهما يدخلان في ذات المحمول ، وهو بهذا يشير الى الحد التام ، وبعد التوضيح لمفهوم الحد شرع بتطبيقه على ما ذكره صاحب الكتاب ، إذ قال " فاللفظة جِنْسٌ للكلمة، وذلك أنّها تشتمل المُهْمَل والمستعمل، فالمهملُ ما يُمْكِن ائتلافُه من الحروف ولم يَضَعْه الواضع بإزاء معنًى نحو"صص" و"كق" ونحوهما، وهذا وما كان مثله لا يسمَّى واحد منها كلمةً "[٦٢] .

اشار في هذا الموضع الى جنسية (اللفظ) لكون الجنس لا بد ان يشتمل على أنواع ، مبينا ان له نوعين لفظ مستعمل قد عمد الواضع الى وضعه ، ولفظ غير مستعمل (المهمل) ومثله له بـ (صص و كق) ،

وهو بهذا عدل عن الجنس البعيد فمثلا (الصوت) يعد جنسا أبعد لأنه يشمل اللفظ وغير اللفظ ، فآثر استعمال (اللفظ) لقربه حتى يتحقق احد شرطي الحد التام ، وهو ذكر الجنس القريب إذ قال : ولو قال عِوَضَ اللفظة: "عَرَضٌ" أو"صَوْتٌ" لصحَّ ذلك، ولكنّ اللفظة أَقْرَبُ لأنّه يتضمّنها... واللفْظ. وحَدَّ باللفظة لأنّها جوهرُ الكلمة ." [٦٣]

ثم اردف هذا الجنس القريب ليحده حدا تاما فاصلا إياه عن مقابله وهو المهمل فقال : "وقوله : (الدالّةُ على معنًى) فصلٌ فَصَلَه من المُهْمَل الذي لا يدلّ على معنى.

وقوله: (مُفْرَد) فصلٌ ثانٍ فصله من المركَّب، نحو: "الرجل"، و"الغلام"، ونحوهما ...

وقوله: (بالوضع) فصلٌ ثالثٌ، احترز به من أمور، منها ما قد يدلّ بالطبْع، وذلك أنّ من الألفاظ ما قد تكون دالّةً على معنى بالطبع لا بالوضع، وذلك كقول النائم: "أَخْ"، فإنّه يُفْهَم منه استغراقُه في النوم..." [٦٤].

وهنا اتم الحد بذكر الفصول المميزة ليكون الحد جامعا مانعا ، أي جامعا لكل افراد الكلمة ، مانعا من دخول غيرها اليها ، إذ ان الفصول التي ذكرها قد ميزت ما قد يحتمل دخوله في هذا التعريف ، إذ إن اللفظ عام يشمل المهمل والمستعمل ، ولذلك اجتلب الفصل المقوم لذات اللفظ وهو (الدالّةُ على معنًى) ، ثم احترز بقيد الافراد ؛ لئلا يتوهم متوهم أن ما تدخل عليه الالف واللام هو لفظ مفرد ، بل انه مركب من (ال) و (رجل) في من قال : (الرجل) ، فكان هذا فصل ثان لتقييد ماهية الكلمة ، ولكن كل ذلك لم يمنع دخول كلمات لم يقصد لها اللافظ ، بل قد يكون غير مدرك للتلفظ بها ، مثل لفظ النائم (أخ) ، فهي مفردة اولا ، ودالة على معنى ثانيا ، إلّا انها دلالتها لم تكون بالوضع ، وانما في الطبع .

فكانت هذه الفصول قيودا مانعة لكثير من الألفاظ التي يحتمل دخولها ، ولذا عمد الشارح الى تبيين حقيقتها ، موظفا لها المفاهيم المنطقية .

٢ – تعريف الاسم :

قال الزمخشري : "الاسم ما دلّ على معنى في نفسه دلالة مجرَّدة عن الاقتران "[٦٥]

قال ابن يعيش "وأمّا قول صاحب الكتاب في حدّه: "ما دل على معنى في نفسه دلالةً مجرّدةً عن الاقتران"؛ فقوله: "ما دلّ" ترجمةٌ عن الحقيقة التي يشترك فيها القُبُلُ الثلاثُ، نحو: "كلمةٍ"، على الحقيقة، لأنّه أقربُ إلى المحدود، إذ (ما) عامٌّ يشمل كلَّ دالّ من لفظٍ وغيره، و"الكلمةُ" لفظٌ، والاسمُ المحدودُ من قبيل الألفاظ، لكنّه وضع العامّ موضعَ الخاصّ "[٦٦] .

بين هنا الشارح ان هذا الحد لم يشر الى الجنس القريب ؛ لكونه يعد (ما دلّ) جنسا عاما بعيدا يشمل اللفظ وغير اللفظ ، واللفظ أيضا عام مثلما مر اعلاه ، يضم تحته المستعمل وغير المستعمل ، والاول يمثل الكلمة ، والكلمة جنس مثلما اشير لها في تعريفها الانف الذكر ، ولذا قال الشارح وضعت (ما) وهي لفظ عام موضع الخاص قاصدا بذلك الكلمة ، أي انه استعمل هنا الجنس البعيد بدل القريب

ثم عاد الشارح ليبين فصول الحد ، فقال : " وقوله : "في نفسه" فصلٌ، احترز به عن الحرف، إذ الحرف يدلّ على معنًى في غيره. وقوله: "دلالةً مجرَّدةً عن الاقتران" فصلٌ ثانٍ، احترز به عن الفعل، لأنّ الفعل يدلّ على معنًى مقترنٍ بزمان. وحاصلُ هذا الحدّ راجع إلى الأوّل، وهو ما دلّ على معنى مفرد "[٦٧].

فذكر في التعريف فصلين ، إذ بوساطة الفصل الأول اخرج الحرف الذي لا يدل على معنى في نفسه ، وفي الفصل الثاني اخرج الفعل الذي يدل على معنى في نفسه ،لكنه مقترن بزمن ، ليكون هذا الحد من قبيل الحد الناقص الذي يذكر فيه الجنس البعيد مع الفصل ؛ ولذا عاب على المصنف هذا الاستعمال ؛ لكونه لا يشير الى تمام الحقيقة .

وهذا ما لحظ في تعريف الفعل فترى الشارح يصف عدم ذكر الجنس بانه حد رديء فقال: " وقول صاحب الكتاب في حدّه: (ما دلّ على اقتران حدث بزمان) رديءٌ من وجهَيْن:

أحدهما: أن الحدّ ينبغي أن يُؤْتَى فيه بالجنس القريب، ثمّ بالفصل الذاتيّ، وقوله: (ما دلّ) فـ(مَا) من ألفاظ العموم، فهو جنس بعيد، والجيّد أن يُقال: (كلمة)، أو (لفظة)،أو نحوهما؛ لأنهما أقربُ إلى الفعل من (مَا)"[٦٨].

لكن يبدو أنَّ الزمخشري كان اقل دقة في وضع الحدود ؛ إذ تراه عدل في حد الحرف عن ذلك ، وقد نبه الشارح الى ذلك إذ قال : "لمّا فرغ من الكلام على قسمَيِ الاسم والفعل، انتقل إلى الكلام على الحرف. والحرف (كلمة دلّت على معنى في غيرها). فقولُنا: (كلمة) جنسٌ عامٌّ يشمل الاسمَ والفعلَ والحرفَ، وقولُنا: (دلّت على معنى في غيرها) فصل ميزه من الاسم والفعل"[٦٩].

ويستخلص من ذلك ان ابن يعيش كان متقينا لمفاهيم الحدود المنطقية وقد وظفها للوقوف على الحدود النحوية الصحيحة وبيان حقيقتها ، ليكون لكل حد تميزه عن غيره ، جامعا لافراده ، مانعا من غيره الدخول .

توظيف مفهوم القسمة المنطقية :

اختلفت الرؤية الى القسمة بين قدامى النحاة والمتأخرين، وأثر ذلك في النظر الى القواعد النحوية التي كان يراها المتأخرون غير مكتملة بسبب اعتمادها الاستقراء وهو في معظم الاحيان استقراء ناقص ، وتجلى ذلك في تصانيفهم وما نقل في الموسوعات اللغوية القديمة . في حين أنَّ المتأخرين وضعوا القسمة المنطقية معيارا لبيان صحة التقسيم والتفريق ، فانعكس ذلك في مؤلفاتهم وطريقة تصنيفها، واصبحت شاهدا حيا على تلك الحقبة من التأليف والتصنيف والفكر النحوي وسنأخذ بعض النماذج على ذلك بعد تعريف القسمة وانواعها .

القسمة لغة

من "قَسَمَ يَقْسِمُ قَسْماً، والقِسْمةُ مصدر الاقتِسام، ويقال أيضاً: قَسَمَ بينهم قِسْمةً"[٧٠] ، وقال ابن فارس (٣٩٥هـ) : " القاف والسين والميم أصلانِ صحيحان، يدلُّ أحدهما على جمالٍ وحُسن والآخر على تجزئة شيء.فالأوّل القَسَام، وهو الحُسْن والجمال...والأصل الآخر القَسْم: مصدر قَسَمت الشّيءَ قَسْماً. والنَّصيب قِسمٌ بكسر القاف... وأمسى فلانٌ متقسَّماً، أي كأنَّ خواطرَ الهموم تقسَّمَتْه"[٧١].

اما اصطلاحا : فالقسمة : هي تجزئة الشيء وتفريعه الى امور متباينة ، والشيء المراد تقسيمه يسمى (مقسّا) ، والامور التي يؤول لها ذلك الشيء تسمى (قسما) وهذا الاخير قياسا الى نظيره يسمى (قسيما)[٧٢].

يعد هذا المفهوم في البحوث المنطقية وهو مكمل وملحق لمفهوم التعريفات ،ولذا سيُلاحَظ ان بين التعريف والقسمة تداخلا . واحصى المناطقة انواعا لها وهي :

١ – القسمة الطبيعية :وهي تقوم على مبدأ التحليل ، كتقسيم الماء الى عنصري الاوكسجين والهيدروجين

٢ – القسمة المنطقية : كقسمة المفرد الى اسم وفعل وحرف ، والفرق بينهما ان هذه القسمة يجوز حمل القسم عليه وبالعكس ، أي يجوز ان نقول (الفرد اسم) و (الاسم مفرد)

ولا بد من شروط صحة القسمة ان تكون هناك جهة جامعة للاقسام ، وجهة مفرقة بينهم ، والجهة الجامعة قد تكون داخلية ذاتية ، أو تكون خارجية[٧٣] .

أساليب القسمة :

١ – طريق القسمة الثنائية : وهي طريق الترديد بين النفي والاثبات (النقيضين)، وتعد افضل الطرق ، كونها لا تحمل أي خطأ .

٢ – طريقة القسمة التفصيلية : وهي ان تقسم الشيء ابتداءً الى جميع ، اجزائه وهي على نوعين :

أ/ العقلية : وهي التي يمنع العقل ان يكون لها قسم اخر ، ولا تكون القسمة عقلية إلّا إذا بنيت على القسمة الثنائية

ب/ الاستقرائية: وهي التي لا يمنع العقل من فرض قسم اخر، كونها بنيت على الاستقراء .

وبعد هذا التبيين للقسمة وانواعها واساليبها ، يود الباحث الوقوف على معرفة نوع القسمة التي استعملها ابن يعيش ووظفها في شرحه . فلو رجعنا الى تعريف الاسم حين عاب على المصنف استعماله لكلمة (ما دلّ) إذ قال : (ما دلّ) فـ(مَا) من ألفاظ العموم، فهو جنس بعيد، والجيّد أن يُقال: (كلمة)، أو(لفظة)، أو نحوهما؛ لأنهما أقربُ إلى الفعل من (مَا)" لان(ما) عنده اعم حتى من اللفظ فقال فيها هي "عامٌّ يشمل كلَّ دالّ من لفظٍ وغيره " ، وهنا قسم هذا المفهوم بالقسمة الثنائية التي تقوم على النقيضين (وجود ولا وجود) ، ثم انتقل الى عمومية اللفظ فقسمه الى مهمل ومستعمل فقال : " فاللفظة جِنْسٌ للكلمة، وذلك أنّها تشتمل المُهْمَل والمستعمل" ، وهنا عمد الى حصر أنواع اللفظ الذي يتلفظ به المتكلم على انه نوعين لا غير ، مستعملا القسمة التفصيلية العقلية ، اذ ان العقل لا يحتمل شيئا ثالثا. ثم بالقسمة نفسها ، أي التفصيلية العقلية ،حصر مفاهيم جنس الكلمة ، اي قسم الكلمة بأنواعها الثلاث ، والمخطط الاتي يبين تفصيل القسمة

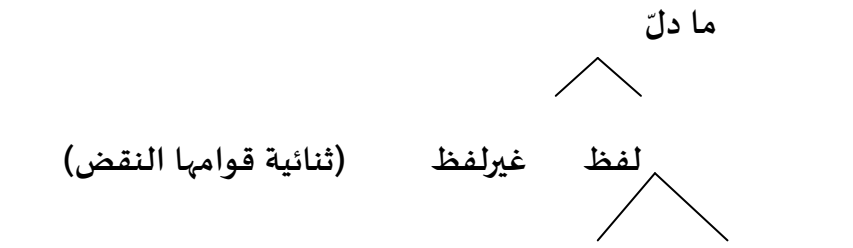

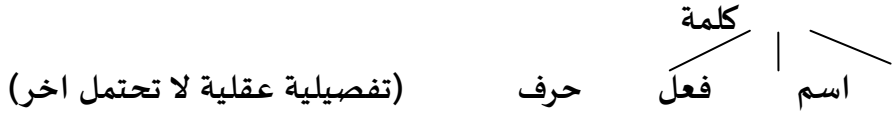

وفي تقسيم الفعل الى انواعه الثلاثة قال ابن يعيش : "" لمّا كانت الأفعال مُساوِقة للزمان، والزمان من مقوّمات الأفعال توجَد عند وجوده وتنعدم عند عدمه؛ انقسمت بأقْسَام الزمان. ولمّا كان الزمان ثلاثةً: ماضٍ وحاضر ومستقبل، وذلك من قبل أن الأزمنة حركات الفَلَك، فمنها حركةٌ مضت، ومنها حركة لم تأتِ بعدُ، ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية "[٧٤] .

حصر ابن يعيش هنا الحركة الوجوية في الكون وحصرها بثلاث حالات لا يقبل العقل أي حال اخرى لها ، وعليها جرى تقسيم زمن الفعل الى ثلاث مستعينا بالقسمة التفصيلية العقلية :

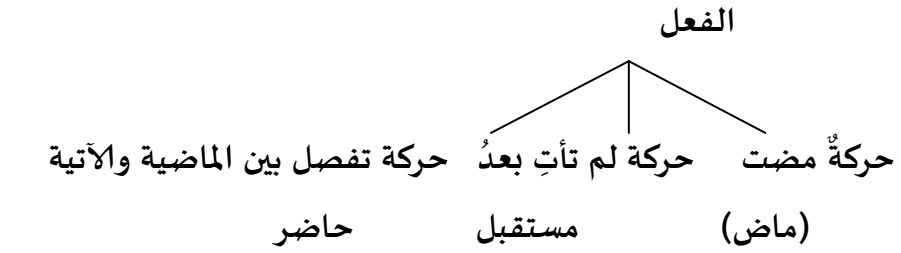

وفي تقسيم خبر الجملة يقول : " الخبر، إذا كان مفردًا، ينقسم إلى قسمَيْن: قسم خالٍ من الضمير، نحو: (زيدٌ أخوك)، وقسم يتحمّل الضميرَ، نحو: (زيدٌ منطلقٌ) ".

وهنا اتخذ الشارح القسم الثنائية التي تعتمد النقض ، ولم يقل اسم جامد أو مشتق مثلا.

ثم انه في مواضع اخر يعيب على صاحب الكتاب بان قسمته غير حاصرة ، ففي موضوع اللام قال الشارح : " اللام من حروف المعاني، وهي كثيرةُ الاستعمال متشعبةُ المواقعِ، وقد أكثر العلماءُ الكلام عليها، وأفرد بعضُهم لها كُتُبًا تختصّ بها. فمنهم من بَسَطَ حتى تداخلت أقسامُها، ومنهم من أوجز حتى نَقَصَ، ونحن نقتصر في هذا الكتاب على شرح ما ذكره المصنّفُ، وإن لم تكن القسمة حاصرةً "[٧٥].

والذي يبدو مما تقدم ومن خلال البحث في كلام الشارح انه يعتمد اما على القسمة الثنائية ، أو التفصيلية العقلية ، والتي هما من طرق القسمة المنطيقة ، ولم يعتمد على الاستقرائية لاحتمال تخلفها ،مثلما اشكل على المصنف ، إذ على ما يبدو ان الزمخشري اعتمد على استقراء اللامات ، ومن ثَمّ قسمها ، واذا كان الشارح لم يعتمد الاستقرائية ، فمن الاولى انه كان بمنأى عن القسمة الطبيعية ، .

وممكن ان يستدل على ذلك ان الشارح خالف الزمخشري من حيث تقسيم الجملة الى اربعة أنواع ، موزعا ان التحقيق لا يكشف إلّا عن نوعين من الجملة إذ يقول :" واعلم أنّه قسم الجملة إلى أربعةِ أقسام: فعليّةٍ، واسميّةٍ، وشرطيةٍ، وظرفيّةٍ، .... وهي في الحقيقة ضربان: فعليّةٌ واسميّةٌ، لأنّ الشرطيّة في التحقيق مركَّبةٌ من جملتَين فعليّتَيْن: الشرطُ فعلٌ وفاعلٌ، والجزاء فعلٌ وفاعلٌ، والظرفُ في الحقيقة للخبر الذي هو اسْتَقَرَّ ..."[٧٦] ، وهنا رجع الشارح الى الاحتكام العقلي ، إذ إن التحقيق والاستدلال لا يكون إلّا من العقل .

المبحث الثالث: مفاهيم متفرقة

مبدأ عدم التناقض

يعد هذا المبدأ احد قوانين الفكر التي يقال فيها انها وضحت بذاتها ، أي انها لا تحتاج الى دليل يؤكدها أو يثبت صحتها ، وهي بذلك تختلف عن القوانين العلمية التي يتوقف صدقها على التجربة[٧٧] . والواقع أن مبدأ عدم التناقض هو أعم القوانين، وأكثرها شمولا لجميع مجالات التطبيق، ولا تشذ عنه ظاهرة من ظواهر الوجود والكون مطلقا"[٧٨] ، ولذا سمي أم المعارف وام القضايا[٧٩] .

التناقض لغة / هو من الفعل (نقض) ف "النون والقاف والضاد أصلٌ صحيح يدلُّ على نَكْثِ شَيءٍ"[٨٠] ، "وَنَقَضْتُ الْحَبْلَ نَقْضًا أَيْضًا حَلَلْتُ بَرْمَهُ وَمِنْهُ يُقَالُ نَقَضْتُ مَا أَبْرَمَهُ إِذَا أَبْطَلْتَهُ ... ، وَانْتَقَضَتْ الطَّهَارَةُ بَطَلَتْ ... وَتَنَاقَضَ الْكَلَامَانِ تَدَافَعَا كَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ نَقَضَ الْآخَرَ وَفِي كَلَامِهِ تَنَاقُضٌ إذَا كَانَ بَعْضُهُ يَقْتَضِي إبْطَالَ بَعْضٍ "[٨١]

اما اصطلاحا / فقيل : ان "النقيضين هما اللذان لا يجتمعان ولا يرتفعان"[٨٢] ، وذكر الشيخ المظفر في خصوص تناقض القضايا قائلا هو " اختلاف في القضيتين يقتضي لذاته ان تكون احداهما صادقة والاخرى كاذبة"[٨٣] .

وقد وضع المناطقة شروطا لا بد من تحققها ليصح حكم التناقض بين القضيتين ، وهي اتحادهما في أمور ثمانية ,واختلافهما في أمور ثلاثة ، قد ذكرتها كتب المنطق تعدادا وتعريفا وشرحا[٨٤] .

وقد مر في البحث التعرض لهذا المفهوم في توضيح القسمة الثنائية ، وفي مفاهيم مباحث الحجة ، إذ ان برهان الخلف يقوم عليه ، مثلما قامت عليه القسمة الثنائية . ويود الباحث هنا ان يتعرض له لكون ابن يعيش قد وظفه في كثير من المواضيع في التقسيم والاستدلال والاحكام وغيرها .

ففي القسمة الثنائية قد لحظ هناك ان الشارح قد اعتمد عليها كثيرا لكونها لا تقبل الغلط ، وقوام هذه القسمة يكوم على النقض (وجود ولا وجود) ، ففي تقسيم الثلاثي المزيد قال :

"اعلم أن أبنية المزيد فيه من الثلاثي على ثلاثة أضرب: موازن للرباعي على طريق الإلحاق... والثاني موازن لا على سبيل الإلحاق...وغيرُ موازن... فالأول يكون على ضربَيْن: ضربٌ بتكريرِ حرف من نفس الكلمة لتلحق بغيرها... وأما الثاني: وهو ما أُلحق بزيادة من حروف الزيادة ...يكون متعدّيًا وغير متعدّ، فالمتعدّي نحو "صَوْمَعْتُه"، و"بَيْطَرْتُه"، وغيرُ المتعدّي، نحو: "حوقل"[٨٥]

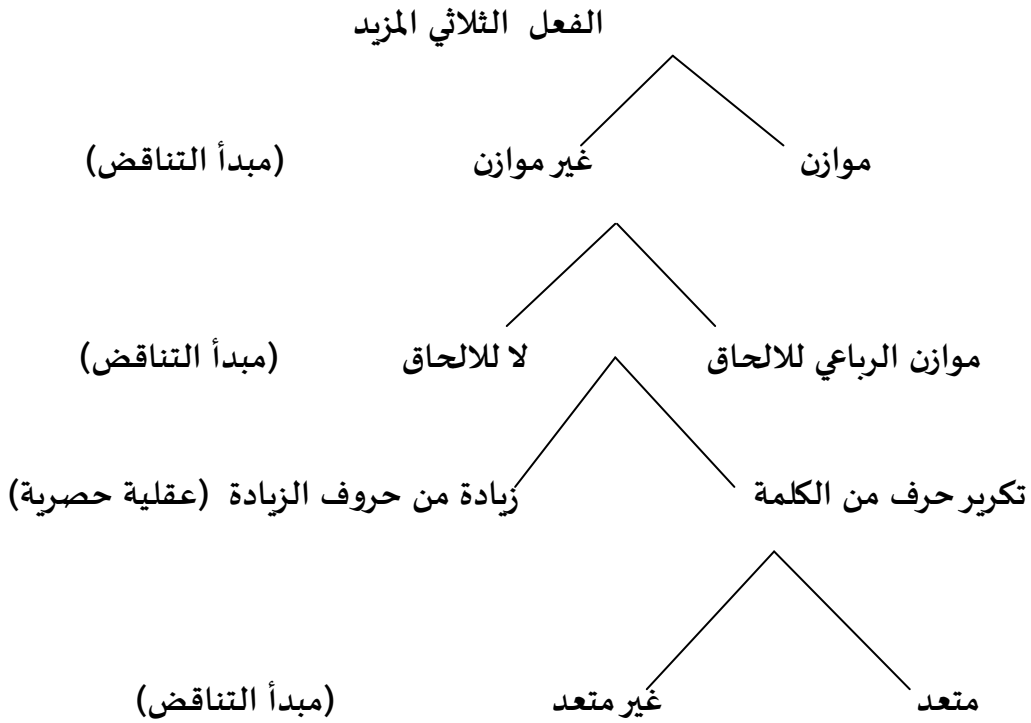

واستعمال هذا المفهوم في القسمة يعني انه كان وسيلة لبيان المفهوم الواحد ، ومثله حين يقسم الاسم المعرب الى قسمين متناقضين ، فقال : " الاسم المعرب على ضربَيْن؛ منصرفٌ، وغيرُ منصرف"[٨٦] ، وشواهد هذا النوع كثيرة جدا منها

– في بيان اقسام الخبر المفرد ، قال : " المفردُ على ضربَيْن: يكون متحمّلًا للضمير ... وأما القسمُ الثاني، وهو ما لا يتحمّل..." [٨٧]

– "اعلم أنّ ما آخِرُه همزة من الأسماء على ضربَين: ممدودٌ وغيرُ ممدود."[٨٨]

– تقسيمه الاسم بحسب تضمنه الشرط أو عدمه "اعلم أنَّ الأسماء على ضربَيْن: منها ما هو عارٍ من معنى الشرط والجزاءِ، وضربٌ يتضمّن معنى الشرط والجزاء"[٨٩]

– الحال على ضربَيْن: فالضرب الأوّل ما كان منتقِلًا، كقولك: "جاء زيدٌ راكبًا ...وأمّا الضربُ الثاني، فهو ما كان ثابتًا غيرَ منتقِل "[٩٠] .

واستعان الشارح بهذا المفهوم للتفريق بين المفهومين المتناقضين من خلال تعريفهما ، ففي الظروف المبهم والظروف المختصة قال : "وهي على ضربَيْن: مُبْهَمٌ، ومُختَصٌّ. فالمبهمُ

ما لم يكن له نِهايةٌ، ولا أقطارٌ تحصره، نحو: الجهات الستّ[٩١] ...والمختصُّ ما كان له حَدٌّ، ونِهايةٌ، نحو: الدار، والمَسْجِد ..." ، فمن خلال نهاية ولا نهاية وضع حدا فاصلا بينهما ومن هذا النوع :

– في بيان الفرق بين القياسي والشاذ قال : " والمراد بالقياسيّ أن يكون القياس قابلاً له غير دافعه ... وأمّا الشاذّ فما كان بالضدّ ممّا ذُكر، ممّا يدفعه القياسُ "[٩٢]

– عرف الضمير المتصل والضمير المنفصل تعريفا يقود الى تناقض المفهومين ، فقال : " والمضمر على ضربَيْن: متّصلٌ ومنفصلٌ. فالمتّصلُ: ما كان متّصلًا بعامله... والمنفصل: ما لم يتصل بالعامل فيه ..."[٩٣] .

وربما يلحظ ان ابن يعيش كثير ما وظف هذه المبدأ في الاستدلال للحصول على الاحكام، فمن ذلك ما ذكره في جمع المذكر العاقل ، إذ يقول : " إنما يُجمع منها بالواو والنون ما كان مذكرًا عَلَمًا لمن يعقل، أو لصفاتٍ من يعقل، وذلك نحو: "الزيدون"، و"المسلمون"، فلو قلت في "هِنْد": "هِنْدون"، لم يجز؛ لأنّه وإن كان عَلَمًا يعقل، فليس مذكّرًا، ولو قلت في "حَجَرٍ": "حجرون"، أو في "صَخرٍ": "صَخْرون"، لم يجز؛ لأنّه ليس بعَلَم عاقل"[٩٤] .

ففي هذا الاستدلال اعتمد هذا المبدأ لاخرج الالفاظ التي لا تجمع ، ولو اريد تاليف القضية لكانت كالاتي :

كل علم أو صفة لمذكر عاقل يجمع جمع مذكر سالم (كلية موجبة)

ليس بعض علم أو صفة المذكر العاقل يجمع جمع مذكر سالم (سالبة جزئية)

والأولى يقينة صادقة ، فلا بد اذن أن يكذب نقيضها ، وهي القضية الثانية .

وقس على ذلك من نحو :

– اعلم أنَّ الأسماء على ضربَيْن: منها ما هو عارٍ من معنى الشرط والجزاءِ، وضربٌ يتضمّن معنى الشرط والجزاء، فالأوّلُ نحوُ: "زيد" و"عمرو" وشِبْهِهما، فما كان من هذا القَبِيل لم يدخل الفاءُ في خبره. تقول: "زيدٌ منطلق" ولو قلت: "زيدٌ فمنطلقٌ" لم يجز،"[٩٥] .

– ومنه " لم تدخل الفاءُ في آخِرِ الكلام. وذلك قولُك: "الذي إن يَزُرْني أزُرْهُ له درهمٌ"، ولو قلت هنا: "فَلَهُ" لم يجز، لأنّ الشرط لا يُجاب دفعتَيْن ..." [٩٦]

وغيرها كثير لا يسع البحث احصاءها ، وان الذي ذكر هي امثلة يحتذى بها .

مفاهيم النسب الاربعة

ويقصد بها معرفة النسبة بين الالفاظ المتباينة ، ولا يقصد بالتباين حسب المفهوم ، أي التي تكون متغايرة المعاني في قبال الالفاظ المترادفة مثلا ، وانما المقصود بها هنا هو التباين بحسب المصداق ، مثلا النسبة بين الحيوان والانسان ، هي نسبة العموم والخصوص المطلق ، يعني ان كل انسان حيوان ، وليس كل حيوان انسان .

فالنظر الى هذه النسبة كان وفق مصاديق هذه المفاهيم ، والنسب هي[٩٧] :

١- العموم والخصوص المطلق : وقد تمت الاشارة له

٢- نسبة التساوي : مثل النسبة بين الانسان والناطق

٣- نسبة العموم والخصوص من وجه : مثل النسبة بين الطير والاسود ، فهما يلتقيان في مصداق واحد ، وهو الغراب ، ويفترقان في مصاديق كثيرة .

٤- نسبة التباين : وهي تكون في المفهومين الذين لا يجتمعان في فرد ابدا .

ويبدو ان ابن يعيش قد وظف هذه المصطلحات وخاصة نسبة العموم والخصوص المطلق في بيان بعض المفاهيم ، ففي حديثه عن الكلام والكلم ، قال :

" وممّا يُسْأَل عنه هنا الفرقُ بين الكلام، والقول، والكَلِم. والجوابُ: أنّ الكلام عبارةٌ عن الجُمَل المفيدةِ، وهو جنسٌ لها؛ فكلُّ واحدة من الجملِ الفعليّةِ والاسميّةِ نوعٌ له، ... وأمّا الكَلِمُ فجماعةُ (كلمةٍ) ، ك (لَبِنَةٍ)، و(لَبِنٍ) ، ... فهو يقع على ما كان جَمْعًا، مفيدًا كان أو غيرَ مفيدٍ. فإذا قلت: (قام زيدٌ) ...، فهو كلامٌ، لحُصولِ الفائدة منه. ولا يقال له: كَلِمٌ. لأنّه ليس بجمعٍ، إذ كان من جُزْأَيْن، وأَقلُّ الجمع ثلاثةٌ. ولو قلت: (إنّ زيدًا قائمٌ)، و(ما زيدٌ قائمٌ)، كان كلامًا من جهة إفادته، وتسمَّى كَلِمَا لأنّه جمعٌ. وأما (القولُ) فهو أعمُّ منهما، لأنّه عبارةٌ عن جميع ما ينطق به اللسانُ، تامًّا كان أو ناقصا "[٩٨] .

اذن ان القول هو اعم مطلقا من الكلام والكلم ، أي ان كل كلام وكلم هو قول ، ولا عكس . اما الكلم والكلام فبينهما عموم وخصوص من وجه ، فوجه الالتقاء في (إنّ زيدًا قائمٌ) ، لكنه يفترق في المواضع الاخرة ، أي ليس كل كلام كلم ، وليس كل كلم كلام .

وفي مفهومي الالحاق والتكثير وظف نسبة العموم والخصوص المطلق ، إذا قال : " لأنّ الإلحاق معنى مقصودٌ، وإن كانا جميعًا شيئاً واحداً. ألا ترى أنّ معنى الإلحاق تكثيرُ الكلمة وتطويلها؟ فإذَا كلُّ إلحاق تكثيرٌ، وليس كلُّ تكثير إلحاقًا "[٩٩].

وقال في الفرق بين القلب والبدل : " فكلّ قلب بدلٌ، وليس كلّ بدل قلبًا"[١٠٠] .

وفي الفرق بين النكرة والنكرة المخصوصة : " ألا ترى أنّ كلَّ غلامِ رجل غلامٌ، وليس كلُّ غلامٍ غلامَ رجل"[١٠١] .

واليك جملة من الاقوال في بيان النسبة بين بعض المفاهيم

- " كل تأويلٍ تفسيرٌ، وليس كلّ تفسير تأويلاً." ٥١/١
- " إذ كلُّ ممدود مهموزٌ؛ لأن في آخره همزةً، وليس كل مهموز ممدودًا" ٢٠١/٣
- " فكلُّ خبر مسندٌ، وليس كلُّ مسند خبرًا" ٧٢/١
- " فإنّ كلَّ ما يجوز أنّ يكون حالًا يجوز أن يكون صفة للنكرة، وليس كلُّ ما يجوز أن يكون صفة للنكرة يجوز أن يكون حالًا" ٩٢/٢ وغيرها كثير

مفهوم الضدين

والضد لغة : "الضاد والدال كلمتان متباينتان في القياس. فالأولى: الضِّدّ ضِدّ الشيء. والمتضادّان: الشَّيئان لا يجوز اجتماعهما في وقتٍ واحد، كالليل والنَّهار.

والكلمةُ الأخرى الضَّدُّ، وهو المَلْء، بفتح الضاد، يقال ضَدَّ القِربَة: ملأها، ضَدّاً."[١٠٢]

واما اصطلاحا : فهما اللذان لا يجتمعان على موضوع واحد ، وبعبارة اخرى : "هما الوجوديان المتعاقبان على موضوع واحد ، ولا يتصور اجتماعهما فيه "[١٠٣]، ويختلف عن النقيض في امكان ارتفاعهما"[١٠٤] . إذ يعد هذا المفهوم من اقسام تقابل الالفاظ كالنقيضين ، إلّا ان الاخير يقوم على الوجود والعدم ، فلا يجتمعان ولا يرتفعان ، وقد وظف ابن يعيش هذا المفهوم في بعض الاحكام النحوية منها :

- منع الشارح ان تجتمع ها التنبيه التي تدخل على اسم الاشارة مع زيادة اللام ، فيقول : " فلا يقال: (هاذلك)؛ لأنّ (ها) تدلّ على القرب، واللام تدلّ على بعد المشار إليه، فبينهما تنافٍ وتضادٌّ. وكُسرت هذه اللام؛ لئلّا تلتبس بلام المِلْك، لو قلت: (ذا لَكَ) "[١٠٥]. أي ان من غير الممكن ان يجتمع القريب والبعيد في وقت واحد كونهما ضدين ، فبنى الشارح هذا الحكم على مفهوم التضاد .
- وقال في باب اجتماع اكثر من حال إذا كانت الالفاظ متضادة فقال : " واعلم أنّه قد يكون للإنسان الواحدِ حالان فصاعدًا، لأنّ الحال خبرٌ، والمبتدأُ قد يكون له خبران فصاعدًا، فتقول : (هذا زيدٌ واقفًا ضاحكًا متحدِّثًا). ولا يجوز ذلك إن تَضادَّت الأحوالُ، نحوَ: (هذا زيدٌ قائمًا قاعدًا) ، كما لا يجوز مثلُ (هذا زيدٌ قائمٌ قاعدٌ) "[١٠٦] .
- وقد منع تصغير الفاظ الكثرة لانه يؤدي الى التضاد في مدلوليهما ، إذ قال " : وإنّما لم يُصغَّر جمعُ الكثرة على لفظه؛ لأنّه بناءٌ يدلّ على الكثرة، والتصغيرُ إنّما هو تقليل العدد، فلم يجز الجمعُ بينهما لتَضادِّ مدلولهما، وتناقُض الحال فيهما، إذ كنت مُقلِّلاً بلفظ التصغير، مُكثِّرًا بلفظ الجمع "[١٠٧].

وقد وجد البحث مسائل ليست بالقليلة امثال ما تقدم يوظف فيها ابن يعيش مصطلح التضاد للوصول أو التثبت في حكم من الاحكام

الخاتمة

في ختام البحث هذا تبينت جملة من الملاحظ التي ربما قد تصار الى نتائج ، ويود الباحث ايجازها في كلمات وهي:

يظهر في ضوء النصوص التي نُقِلت من شرح المفصل أنَّ اختلافا كبيرا في رؤية النحاة الأوائل والمتأخرين ويتجلى ذلك في تصانيف كل منهما، فمن الاعتماد على متون النصوص العربية الفصيحة والاستقصاء والاستقراء وصولا الى قواعد العربية الى الاعتماد بشكل لافت لإحكام العقل والمنطق في تحليل تلك النصوص ويرسم ذلك هويةً لتلك الحقبة بوصفه ابرز ملمح في كتب النحو التي صنفها المتأخرون .

ويبدو جليا أنَّ ابن يعيش كان له اطلاع وفهم كبير في علم المنطق ومفاهيمه ، ولهذا لُحظ في بعض النصوص انه كان يشرح تلك المفاهيم شرحا قد يساوي إنْ لم يعلُ متون تلك الكتب ، وهذا الفهم لعلم المنطق ، وعلقته في ذهن الشارح قاده الى توظيف مفاهيم كثيرة بين في ضوئها استحكام الاستدلال ، ويقينية الاحكام النحوية ، وقد تمثل ذلك في مباحث القياس الضمني وقياس الخلف والتمثيل ، وفي بيان الحدود وقف على الخطأ في بعضها ، لكونها خالفت الحدود المعتبرة في المنطق ، مشيرا الى كيفية تصحيحها ، وهذا ما فعله في القسمة ، وبدى في البحث سعة توظيفه لمبدأ عدم النقض والتضاد ، والتوصل الى بعض نسب المفاهيم النحوية من خلال مفاهيم النسب الاربعة التي اشارت لها كتب المنطق .

الهوامش:-

١- المنطق . المظفر: ٤

٢- المنطق ، المظفر: ١٩٧

٣- موسوعة مصطلحات علم المنطق ، مجموعة باحثين : ٦٧٢ .

٤- معجم مقاييس اللغة ، ابن فارس : ٤٠/٥ .

٥- معيار العلم في فن المنطق ، الغزالي : ٨٦ ، وينظر: منطق المظفر: ١٩٨ ، و معجم مصطلحات علم المنطق عند العرب : ٦٧٢ .

٦- خلاصة المنطق ، عبد الهادي الفضلي : ١٦٣ .

٧- ينظر: منطق المظفر: ١٩٧ – ٢٤٦ .، وخلاصة المنطق :١٦٤ – ١٨٥ . .

٨- ينظر: السابق : ٢٤٧ – ٢٥٦ .

٩- تاريخ النحو العربي بين المشرق والمغرب : ٢٩ – ٣٠ .

١٠- ينظر: منطق . المظفر الجزء الثاني منه.

١١- البصائر النصيرية في علم المنطق ، زين الدين الساوي : ٤٦٦

١٢- منطق المظفر : ٢٤٧

١٣- شرح المفصل : ٦٠/١ .

١٤- منطق المظفر: ٢٠١

١٥- شرح المفصل : ٤٠٥/١ .

١٦- ينظر: معجم المصطلحات المنطقية عند العرب : ٧١٩ .

١٧- شرح المفصل : ٢٧/٢ .

١٨- شرح المفصل : ٨٧/١ .

١٩- شرح المفصل : ٢٢٤/٤

٢٠- شرح المفصل : ١٠٤/٤ .

٢١- منطق المظفر: ٢٥٣ .

٢٢- نفسه : ٢٥٤

٢٣- الهداية في المنطق : ٢/ ٢٤٨ ، وينظر: موسوعة مصطلحات هلم المنطق عند العرب : ٦٩٤

٢٤- شرح المفصل : ٤٠٢/١ .

٢٥- معجم مقاييس اللغة : ٢٩٦/٥ .

٢٦- منطق المظفر: ، وينظر: تجريد المنطق ، للطوسي : ، وخلاصة المنطق : ٢٠١ .

٢٧- خلاصة المنطق : ٢٠١ .

٢٨- وينظر: موسوعة مصطلحات هلم المنطق عند العرب :٦٩٠ .

٢٩- وينظر: نفسه :٧٠٠.

٣٠- المستصفى ، الغزالي : ٢٣

٣١- كتاب الحدود ، الرماني : ٦٦ .

٣٢- الاغراب في جدل الاعراب ولمع الادلة ، ابن الانباري : ٩٣ .

٣٣- الاغراب في جدل الاعراب ولمع الادلة : ٩٣ .

٣٤- نفسه : ٩٣ .

٣٥- شرح المفصل : ١٦٦/١

٣٦- الاغراب في جدل الاعراب ولمع الادلة: ٩٣ .

٣٧- شرح المفصل : ٢٥٤/١ - ٢٥٥ .

٣٨- نفسه : ٢٩٤/٤

٣٩- نفسه : ١١/٣

٤٠- شرح المفصل : ٢٨٨/١ .

٤١- نفسه : ٢٨٨/١

٤٢- نفسه : ١/ ١٦٦

٤٣- نفسه : ٢٨٨/١ .

٤٤- الكتاب : ١ / ١٢ ، ٤٢

٤٥- معجم مقاييس اللغة : ٢٨١/٤ .

٤٦- معجم العين ، الفراهيدي : ١٢١/٢ .

٤٧- التعريفات ، الجرجاني :

٤٨- ينظر: الالفاظ المستعملة في المنطق : الفارابي : ٧٩ ، ومنطق المظفر ٧١/١ ، وموسوعة مصطلحات علم المنطق :٧٥٠

٤٩- خلاصة المنطق : ٩١

٥٠- نفسه : ٩٢

٥١- ينظر: منطق المظفر: ٧٤

٥٢- ينظر: نفسه : ٧٠ ، وينظر: خلاصة المنطق : ٩٢

٥٣- ينظر: منطق المظفر: ٧٠ ، وخلاصة المنطق : ٩١ .

٥٤- الالفاظ المستعملة في المنطق : ٨٣ ، وينظر: منطق المظفر: ٧٤ ، وخلاصة المنطق : ٩٢

٥٥- ينظر: منطق المظفر: ٧٤

٥٦- ينظر: نفسه : ٧٥

٥٧- المنطق الاسلامي اصوله ومناهجه : ٥٩٨

٥٨- ينظر: السابق: ١/ ٩٢

٥٩- ينظر: ا الالفاظ المستعملة في المنطق : ٧٩، و منطق المظفر: ٩٢ ، والمنطق الاسلامي اصوله ومناهجه، محمد تقي المدرسي :٥٩٩- ٦٠٠

٦٠- شرح المفصل : ٧٠/١ .

٦١- نفسه : ٧٠/١ .

٦٢- شرح المفصل : ٧٠/١ .

٦٣- نفسه : ٧٠/١ .

٦٤- نفسه : ٧٠/١ .

٦٥- شرح المفصل : ٨١/١ .

٦٦- نفسه : ٧٠/١ .

٦٧- شرح المفصل :٨٢/١ .

٦٨- نفسه : ٢٠٤/٤ .

٦٩- نفسه ٤٤٧/٤ .

٧٠- معجم العين : ٨٦/٥ .

٧١- معجم مقاييس اللغة : ٨٦/٥ .

٧٢- ينظر: منطق المظفر: ١٠٢ .

٧٣- ينظر: نفسه : ١٠٧ – ١٠٨ .

٧٤- شرح المفصل : ٢٠٧/٤

٧٥- شرح المفصل : ٥/ ١٣٤

٧٦- نفسه : ٢٢٩/١

٧٧- ينظر: علم المنطق المفاهيم والمصطلحات ، محمد حسن مهدي بخيت : ١٢١

٧٨ - فلسفتنا ، محمد باقر الصدر: ٢٢٣

٧٩- نظرية المعرفة ، محاضرات السبحاني بقلم الشيخ حسن العاملي : ٩٨

٨٠ - معجم مقاييس اللغة ، ابن فارس : ٤٧٠/٥ .

٨١ - المصباح ، للفيومي ، وينظر: التحقيق في كلمات القرآن الكريم ، مصطفوي : ٢٤٧/١٢ .

٨٢- معجم مصطلحات علم المنطق : ١٠٦٩

٨٣ - منطق المظفر: ١٦٣

٨٤ - ينظر: منطق المظفر: ١٦٣ – ١٦٧ .

٨٥- شرح المفصل : ٤ / ٤٣١

٨٦ - ١٦٤/١ .

٨٧- ٢٢٨/١ .

٨٨ - شرح المفصل : ٢٠١/٣ .

٨٩ - شرح المفصل : ٢٥٠/١ . .

٩٠- نفسه : ٢٢/٢

٩١- نفسه : ١/ ٤٢٦ .

٩٢ - نفسه : ١٠٧/١ .

٩٣ - نفسه: ٢٩٣/٢ .

٩٤ - شرح المفصل : ٢١٤/٣

٩٥ - نفسه : ١/ ٢٥٠

٩٦ - نفسه : ١/ ٢٥٣

٩٧ - ينظر: منطق المظفر: ٦١ – ٦٤ .

٩٨ - شرح المفصل : ٧٥/١ .

٩٩ - نفسه : ٥/ ٣٢٣

١٠٠ - نفسه : ٣٤٥/٥

١٠١ - نفسه : ١٢٦/٢ ، وينظر: ١٦٤/٢

١٠٢ - معجم مقاييس اللغة : ٣٦٠/٣ .

١٠٣ - منطق المظفر: ٤٣

١٠٤ - ينظر: خلاصة المنطق : ٧٧ .

١٠٥ - شرح المفصل : ٥/ ٣٤٦ .

١٠٦ - نفسه : ٦/٢ .

١٠٧- نفسه : ٣/ ٤٢٦

المصادر:-

- الاغراب في جدل الاعراب ولمع الادلة : لابي البراكات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الانباري (٥٧٧هـ) ، تح : سعيد الافغاني ، د – ط ، مطبعة الجامعة السورية ، ١٩٥٧م .
- الالفاظ المستعملة في المنطق : ابو نصر الفارابي ، ط/٢ ، دار المشرق ، بيروت لبنان ، د – ت البصائر النصيرية في علم المنطق : زين الدين عمر بن سهلان الساوي ، تح : حسن المراغي ، د – ط ، مركز تحقيقات علوم اسلامي ، د – م ، ٢٠٠٢م.
- تاريخ النحو العربي بين المشرق والمغرب: د محمد ولد اباه المختار، ط/ ١ .دار التقريب بيروت، ٢٠٠١
- الدار التونسية للنشر، تونس ، ١٨٨٤م .
- التحقيق في كلمات القرآن الكريم : المحقق المفسر حسن المصطفوي ، ط/١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٩م .
- التعريفات : الشريف علي بن محمد الجرجاني (ت٨١٦هـ) ، ط/٣ ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- خلاصة المنطق : عبد الهادي الفضلي ، ط/٣ ، مؤسسة دار المعارف الفقه الاسلامي ، قد المقدسة – ايران ، ٢٠٠٧ م .
- رسالة الحدود : علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (٣٨٤هـ) ، تح : إبراهيم السامرائي ، د – ط ، دار الفكر – عمان ، د – ت .

- شرح المفصل للزمخشري : موفّق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (٦٤٣هـ) ، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب ، ط / ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ٢٠٠١م .
- العين : لأبي عبد الرحمن الخليل بن احمد الفراهيدي (١٧٥هـ) ، تح : د . مهدي المخزومي و د . إبراهيم السامرائي ، ط/١ ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت – لبنان ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
- فلسفتنا : محمد باقر الصدر ، ط/٣، دار التعارف للمطبوعات ، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٧م .
- معجم مقاييس اللغة : لأبي الحسن احمد بن فارس (٣٩٥هـ) ، تح : عبد السلام محمد هارون ، د - ط ، دار الفكر ، ١٣٣٩هـ - ١٩٧٩م.
- المستصفى من علم الاصول : لابي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي ، قدم له وحققه : د . احمد زكريا حماد ، د – ط ، دار الميمان ، الرياض – السعودية ، د – ت .
- كتاب سيبويه ، عمرو بن عثمان بن قنبر ، تح : عبد السلام هارون ، الطبعة الأولى ، المطبعة الكبرى ، مصر ، ١٣١٦هـ .
- المصباح المنير : العالم العلامة احمد بن محمد بن علي الفيومي المقري (٧٧٠هـ) ، د - ط ، مكتبة لبنان ، بيروت – لبنان ، ١٩٨٧م .
- معيار العلم في فن المنطق : محمد الغزالي ، ط/٢ ، المطبعة العربية بمصر ، ١٩٢٧ م .
- المنطق : محمد رضا المظفر ، ط/٧ ، دار الغدير ، قم – ايران ، ١٤٢٩ هـ
- المنطق الاسلامي اصوله ومناهجه : محمد تقي المدرسي ، ط/١ ، طهران – ايران ، ٢٠٠٣م .
- موسوعة مصطلحات علم المنطق عند العرب : د فريد جبر واخرون ، ط/١ ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت – لبنان ، ١٩٩٦ .
- نظرية المعرفة : الشيخ جعفر السبحاني ، بقلم حسن محمد مكي العاملي ، ط/١ ، مطبعة القدس ، قم – ايران ، ١٤١١ هـ . ق .
- الهداية في المنطق : لأبي علي ابن سينا (٤٢٨هـ) ، تح : محمد احمد عبد الحليم ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، د – ت .